

فصيح صاحبه بالزمان بخلاف المدبره ويثبت نسب
 ولدها بالسكون دون ولد المدبره ولا تنسج كدين المولي
 بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء
 المدبره ولا يملك الخزي بغيره وله بيعه ولو استولد
 جارية وله صح ولو صغيرا ولو برعبه لا ما افترق
بيعه القاسم والتميم يصح اعتاق الباع بعد
 قبض المشتري بغير رعا العتق بخلافه في الصحيح
 ولو امره المشتري باعتاقه عنه فعتق حتى على الباع
 بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع الشاة ففعل كانت
 للبايع بخلافه في الصحيح ولو ابراه عن القيمة بعد
 بيعه القاسم ثم ذلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح
 لا يبرهن عليه ولا شفعة بخلاف الصحيح **ما افترق منه**
الامامة العظمى والقطا بشرط في الاما عراف يكون
 قر شيا بخلاف القاصي ولا يجوز تعدده في عصر
 واحد وجاز تعدد القاصي ولو في عصر واحد ولا
 يتعزل الاما عراف بالفسق بخلاف القاصي على قول
ما افترق فيه القضا والحسبة للقاصي يباح
 الدعوي عموما وللحسب فيما يتعلق بحسب او نظف
 او عس ولا يبيع البينة ولا يخلف **ما افترق منه**
الشهادة والرواية يشترط العذر فيها دون
 الرواية لا يشترط الذمورة في الرواية مطلقا

ولو امره ببطني
 الحنفية ففعل كان
 للبايع بخلافه في
 الصحيح

مطلقا وبشرط في الشهادة بالحدود والفضا
 الحرية فيما دون الرواية لا تقبل الشهادة للاسلم
 ونوعه وريقه بخلاف الرواية للحكم بغيره
 الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضا
 بعلمه فغيره اختلاف الاصح فنقول الجرح البهائم من العالم
 بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة
 الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا اروي شيا
 ثم رجع عنه لا يجعل به بخلاف الرجوع عن الشهادة
 بعد الحكم لا تقبل شهادته المحدود في تدوين بعد التوبة
 وتقبل روايته **ما افترق فيه حيس الرهن والمبيع**
 لو كان المبيع عابيا لا يلزم المشتري تسليم الممن مطلقا
 والرهن اذا كان غايبا عن المصير يلحق المرهن مؤثرا
 في احضاره لم يلزمه احضاره فنيل اخذ الدين
 والمرتهن اذا اعار الرهن من الرهن لم يبطل حقه
 في الحيس فله رده بخلاف المبيع اذا اعاره المبيع
 او اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك
 استرداده وبما في بيع السراج الرهاج والبيت
 اذا قبض الممن وسلم المبيع الي المشتري ثم وجد
 فيه زيونا او بخرجه ورد لها ليس له استرداد
 المبيع وفي الرهن يستردده ولو قبضه المشتري باذن
 الباع بعد اعد الممن ونصرف فيه ببيع او هبة